تداعيات أزمة البنوك الأمريكية

وتوصيات لحماية النظام المصرفي المصري

فشل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الأمريكية والأوربية

بعد تفاقم أزمة بنك سيليكون فالي الأمريكية والتي ألقت بظلالها على أداء القطاع المصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر جرس انذار للاقتصاد العالمي في ظل الاستمرار في اتباع سياسات اقتصادية انكماشية تشدديه مثل ارتفاع العائد الخالي من المخاطر على أدوات الدخل الثابت وأيضاً ارتفاع تكلفة التمويل للشركات بمختلف القطاعات مما ترتب استحقاقات مرتفعة للأوعية الادخارية مع انخفاض نمو المحافظ الاستثمارية للقطاع لارتفاع تكلفة التمويل بمختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي سوف ينعكس سلبا على أداء القطاع المصرفي وسوف يؤدي إلى المزيد من الركود والكساد نسبياً وأيضاً تراجع ملحوظ في معدلات نمو قطاع البنوك وأيضاً معدلات نمو الاقتصاد العالمي بصفة عامة. وتتزايد المخاوف من تكرار ما يسمى بالكساد الكبير والذي قد بدأ من الولايات المتحدة في ٤ سبتمبر ١٩٢٩ بعد الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم، وأصبح انهيارا عالميا مع انهيار سوق الأسهم في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩، مما أثر بالسلب على أغلب الدول سواء الكبرى أو النامية وانخفض متوسط دخل الفرد وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح، بينما انخفضت التجارة الدولية بأكثر من ٥٠%. ارتفعت نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى ٢٣% وارتفعت في بعض البلدان لتصل إلى ٣٣%، ثم الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ والتى بدأت من الولايات المتحدة الامريكية والقت بظلالها على دول العالم.

وتأتى المخاوف حول سلامة البنوك وانتقال شبح الانهيار الى المؤسسات المالية الاخرى بفعل ما يطلق عليه اثر العدوى المالية، قد بدأ الامر من انهيار بنك سيليكون فالى وعمليات سحب الودائع الامريكية وصلت الى ٤٢ مليار دولار فى يوم واحد، وجاء على اثر ذلك انهيار بنك سيجنيتشر Signature Bank وتدخل السلطات الامريكية للسيطرة عليه وقبام العملاء بتحويل اموالهم الى اكبر بنكين فى امريكا مما يعنى توالى الازمات التى توجهها البنوك المتوسطة والاصغر حجما، ثم هبوط سهم بنك First Republic بمعدل ٦٠% وتدخل بنوك امريكية لدعمه بنحو ٣٠ مليار دولار، تبعها هبوط بنك كريدى سويس Credit Swiss الى ادنى مستوياته واستحواذ UBS على بنك كريدى سويس. وهذا يعنى أن القطاع المصرفى يتعرض

لضغوط كبيرة لابد من التحوط لها خاصة فى ظل ما اقره جيروم باول من ضرورة تباطؤ الاقتصاد الامريكى حتى يتم السيطرة على التضخم، وهنا تتبلور المشكله حول وجود ضحايا لقرارات الفيدرالى الامريكى أهمها البنوك التى لديها بعض القصور فى ادارة المخاطر وكذلك الشركات التى تحاول البقاء وبالكاد قادرة على سداد خدمة الدين مما ينعكس على انهيار الثقة بالقطاع المصرفى وتبعات هذا الامر على مختلف قطاعات الاقتصاد،

وتأسيسا على ما سبق فقد أدركت البنوك المركزية اليوم أن استمرار زيادة أسعار الفائدة لن يقضي فحسب على التضخم ولكنه أيضا سيؤدي إلى انهيار مؤسسات مالية ومصرفية عديدة وضعها هش بالفعل. وهنا يأتى السؤال حول اولويات القرار اذا ما كان الاستقرار المالى ام استقرار الاسعار كما هو الوضع الحالى ونتائج ذلك على الاقتصاد؟

ونخلص من ذلك الى أن البنوك وسيط فى التسويات المالية لعمل جناحي الدول (القطاع الخاص والقطاع العام)، وهي القناة الرئيسة التي يتوازن بها الاقتصاد والمدخرين والمستثمرين، مما يعني انه كلما كانت تلك القناة نقية ومتزنة ومنظمة ومتطورة، انعكس ذلك على قوة وصمود الاقتصاد. وقد قدمت أزمة بنك سيليكون فالي وتوالى انهيار عديد من البنوك درسا في مخاطر عقود التمويل بالعائد الثابت لمدة طويلة وبما أن كثيرا من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تعتمد بشكل كبير على عقود التمويل والتأجير التمويلي والتوريق، التي تعتمد على تسعير ثابت طيلة مدة التمويل وبناء على ذلك ستتعرض هذه المؤسسات لتحديات كبيرة عطفا على التقلبات في تكلفة الحصول على السيولة في ظل قبولها بعائد ثابت.

وفيما يلي أهم التوصيات بشأن تخفيف المخاطر الناشئة عن الأزمة الحالية وكيفية التعامل مستقبلا: –

١- استمرار البنك المركزى المصرى فى ايلاء مزيد من الاهتمام باختبارات الضغوط للبنوك المصرية باستخدام أسوأ السيناريوهات التى قد يتعرض لها البنك فى وقت الازمات.

٢- لا تضع البيض كله في سلة واحدة، تركيز البنك على قطاع اقتصادي بعينة يجعله غير قادر علي الصمود وقت الأزمات (مخاطر التركز).

٣- تطوير وابتكار منتجات تمويلية ذات مرونة أكثر في تغيير العائد بحسب حالة السوق.

٤- مزيد من الإجراءات التنظيمية الصادرة من الجهات الرقابية النقدية، والبنوك المركزية، التأكُّد من محفظة أصول وموجودات البنوك للتأكُّد من تنوُّعها وعدم تركُّزها.

٥- زيادة راس مال البنوك والسماح بالاندماج السريع لتشكيل تكتل مصرفي قوي لمواجه الأزمات والتحديات الراهنة والمستقبلية.

٦- مراعاة البنوك الي ما يسمي بمخاطر السيولة وتمثل في تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات، والتي يجب ان تتوافق اجال استحقاقها مع التزامات البنك.

٧- إعادة التقييم لمكاتب المراجعين الخارجيين (سواء جهات حكومية أو جهات خاصة) والتحقق من اتباعهم كافة التعليمات المحلية والدولية بشأن تقييم البنوك والمؤسسات الغير مصرفية، وتحديد مسئولية كبيرة على المراجعين خاصة وان كان تاريخ الانهيار أو الأزمة قريبة من تاريخ المراجع الخارجي.

٨- ضرورة إعطاء الأولوية بشكل مستمر لإدارة المخاطر الشاملة وأدوات التخفيف والسيطرة عليها، حيث ما يجري من انهيار وتراجع لبعض البنوك الأمريكية والأوربية هو نتاج فشل إداري بامتياز مرده الإدارات العليا في البنوك ومنها إدارات المخاطر، بالإضافة إلى الزخم الإعلامي الذي جعل من انتشار المعلومة والفضيحة أكثر سهولةً وأسرع تأثيراً وهكذا كانت ردة فعل المودعين سلبية لكنها مبررة.

٩- تعزيز الاحتياطى الدولارى من خلال حسن ادارة التدفقات الدولارية وتعزيز مصادرها والتى من اهمها ملف السياحة والانتاج والتصنيع والاستثمار.

١٠- الاتجاه نحو سياسات اقتصادية مرنة تدفع وتحفز رؤوس الأموال إلى الاستثمار مرة أخرى، بالاضافة الى مزيد من الرقابة على الاسواق.